المدى

جريدة سياسية يومية 20 صفحة 500 دينار

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

http://www.almadapaper.com - Email: almada@almadapaper.com

العدد (1371) السنة السادسة -الاثنين (17) تشرين الثاني 2008

اليـــوم في المدى

هيئة التقاعد: ستراتيجية موحدة للمتقاعدين في القطاعين العام والخاص 4

أولمرت يهدد غزة إذا استمرت الهجمات الصاروخية 6

حالات النزف قد تكون بسيطة لكنها خطرة 8

اتحاد الكرة يناقش آلية الانتخابات الجديدة ومنهاج (فييرا) 19

احباط تهريب 70 قطعة آثارية

احبطت القوات الامنية في اربيل عملية تهريب ٧٠ قطعة آثارية واعتقلت المهربين.

ونقل عن مصدر في شرطة ناحية ديبكة التابعة لمحافظة اربيل قوله ان القوات الامنية اعتقلت شخصين بحوزتهما ٧٠ قطعة اثارية عراقية كانا يرومان تهريبها الى ايران، مضيفاً ان المتهمين احيلا الى مركز شرطة اربيل لاجراء التحقيق معهما.

هجوم على قوات الصحوة في منطقة الشعب

استشهد ثلاثة اشخاص بينهم اثنان من افراد الصحوة واصيب سبعة اخرون بجروح بانفجار عبوة ناسفة في نقطة تفتيش للصحوة شمال شرقي بغداد. وابلغ مصدر امني (المدى) ان عبوة ناسفة انفجرت صباح امس في نقطة تفتيش لقوات الصحوة في منطقة الشعب. فيما اكد مصدر امني في وزارة الداخلية ان انفجاراً عبر سيارة مفخخة استهدف دورية للشرطة في بعقوبة ادى الى استشهاد ٦ اشخاص بينهم عناصر من الشرطة واصيب ١٤ اخرون.

◆ تفاصيل ص٢

الاعلان عن انتهاء المفاوضات والبرلمان يلغي اجازات اعضائه وايفاداتهم

الاتفاقية امام ممثلي الشعب

◆بغداد/ المدى

اقر مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية التي عقدت صباح الاحد اتفاقية سحب القوات بين بغداد وواشنطن التي تنظم مستقبل الوجود العسكري في العراق، فيما يبدأ البرلمان اليوم بعقد اولى جلساته لبحث الاتفاقية ، قبل التصويت عليها في الـ٢٤ من الشهر الجاري فيما يمثل اختبارا صعبا جديدا بانتظار النواب وفق ما صرحت به مصادر مطلعة لـ(المدى).

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ انه سيتم ارسال الاتفاقية الامنية التي صادق عليها مجلس الوزراء الاحد الى مجلس النواب بهدف المصادقة عليها بعد ان تم اقرارها .

واضاف "ان مجلس الوزراء اقر الاتفاقية الامنية مع واشنطن بغالبية الاصوات، وان ٢٧ وزيرا من بين ٢٨ وزيرا حضروا التصويت كانوا قد صوتوا لصالح الاتفاقية".

وذكر مصدر مطلع لـ(المدى) ان وزيرة الدولة لشؤون المراة نوال السامرائي هي من امتنعت عن التصويت .

وتنص الاتفاقية وفقا لما ذكره الناطق باسم الحكومة على ان انسحاب القوات الامريكية من العراق سيتم في بادئ الامر من المدن في حزيران عام ٢٠٠٩ وبشكل نهائي نهاية عام ٢٠١١ على ان لا تخضع تلك التواريخ لاية متغيرات قائلا "ان الاتفاقية وضعت تاريخا محددا ونهائيا في الثلاثين من حزيران من عام ٢٠٠٩ للانسحاب من المدن على ان تكمل الانسحاب للقوات في ٣١ كانون الاول عام ٢٠١١".

وفيما يتعلق بحماية اموال العراق اكد الدباغ انه ثمة بندا واضحا يلزم الولايات المتحدة الامريكية بحماية اموال العراق والودائع العراقية في صندوق التنمية في الخارج من اية حجوزات او مطالبات دولية وقال "تضمنت الاتفاقية ايضا استمرار الولايات المتحدة بحماية اموال العراق المودعة في صندوق التنمية بمنع المحاكم او اية جهة من حجزها".

كما اشار الى ان الحكومة ستبدأ التحرك فور توقيع الاتفاقية لاستحصال قرار بخروج العراق من البند السابع، والغاء الامر الاداري رقم ١٧ الصادر من الحاكم المدني السابق بريمر.

ويبدأ اعضاء مجلس النواب اليوم الاثنين اولى جلساتهم لبحث الاتفاقية وفق ما اعلنه مصدر في البرلمان، واضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه ان الجلسات ستستمر، وسيكون يوم الـ٢٤ من الشهر الجاري موعدا للتصويت النهائي على الاتفاقية.

وكان نائب رئيس البرلمان الشيخ خالد العطية قد قال في تصريح صحفي امس الاحد، انه تم اصدار قرار يقضي بالغاء جميع الاجازات والايفادات الخاصة باعضاء مجلس النواب الى خارج العراق متوقعا ان "يكون الحضور في قبة المجلس خلال الايام المقبلة اكثر من الوقت السابق بسبب اهمية هذه الاتفاقية وضرورة تحقق توافق وطني بشأنها وهذا ما تحرص عليه كل الكتل النيابية".

وتباينت ردود افعال اعضاء مجلس النواب بعد مصادقة مجلس الوزراء على اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق.

وقال الناطق الرسمي باسم التحالف الكردستاني فرياد راوندزي أن وزراء كتلته صوتوا لصالح النسخة الاخيرة للاتفاقية. واضاف لـ (المدى): تم الاخذ بنظر الاعتبار ملاحظة التحالف الكردستاني ان تتضمن النسخة الاخيرة تأكيدا واضحا من الامريكان بحماية ودعم النظام الاتحادي الديمقراطي في العراق، مشيرا الى ان هذه العبارة لم تكن موجودة في النسخة السابقة. واوضح ان التحالف الكردستاني طلب تصورا واضحا عن كيفية مساعدة امريكا للعراق من اجل خروجه من وصاية البند السابع من ميثاق الامم المتحدة.

من جانبه قال النائب عن جبهة التوافق رشيد العزاوي ان اغلب وزراء جبهة التوافق لم يصوتوا على اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق بين بغداد وواشنطن. واضاف العزاوي لـ (المدى): ان بعض اعضاء جبهة التوافق وافق على الاتفاقية في حين لم يوافق عليها الجزء الاعظم.

واضاف ان القسم الاكبر من جبهة التوافق لن يدخل اية جلسة نقاشية بخصوص الاتفاقية في مجلس النواب.

ولم يبين العزاوي ما اذا كان تصريحه هذا معبرا عن رأي جبهة التوافق ام لا.

الى ذلك اعرب الناطق باسم الكتلة الصدرية احمد المسعودي عن أسفه من موافقة مجلس الوزراء باقراره على اتفاقية سحب القوات مع الولايات المتحدة الامريكية. وقال المسعودي لـ (المدى): ان ما حدث اليوم هو أمر مؤسف بالموافقة على الاتفاقية في مجلس الوزراء. من جهته قال الخبير في الشؤون العراقية بمركز الابحاث العلمي الوطني الفرنسي هشام داود "هناك اتفاقية وهناك ما يسمى سيكلوجية الاتفاقية".

واوضح بحسب فرانس برس ان "سيكلوجية الاتفاقية مهمة في بلد يتنافس فيه عدد من الفصائل على كسب الدعم في الشوارع وفي مراكز الاقتراع".

وقال "اذا سألت معظم السياسيين هل من الممكن وجود دولة عراقية من دون هذه الاتفاقية، سيقول لك لا، لكن الاختلاف هو حول كيفية تقديم هذه الاتفاقية الى الشعب".

◆تفاصيل موسعة ص٣

العراق يتحول من بلد مصدر للاسمنت الى مستورد له

سبعة ملايين جدار كونكريتي تكلف العراق 100 مليون دولار سنوياً

◆بغداد/ المدى

كشفت مصادر مطلعة ان صناعة الجدران الكونكريتية التي تستخدم كمصدات امنية تكلف العراق نحو مائة مليون دولار سنويا ويستهلك تصنيعها اطنانا من مادة الاسمنت ما جعل العراق يتحول الى مستورد لمادة الاسمنت بعد ان كان مصدرا لها.وذكر المهندس فاضل جابر مدير معمل سمنت العراق الاهلي في بغداد لـ (المدى) أن معمله وخلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وحتى منتصف الحالي كان يجهز معامل الكونكريت بـ ٨٠ طناً يومياً مشيرا الى ان النصف الثاني لعام ٢٠٠٨ انحسر بيع السمنت الى النصف وقال ان الكيلو متر الواحد من الجدران الكونكريتية يحتاج ١٣٠ طناً من السمنت فضلاً عما تستهلكه من الرمل والحصى والطابوق. وقال سعد الحيدري الموظف بدرجة الخبير في وزارة الاعمار والاسكان أن الجدران الكونكريتية ساهمت بشكل فعال بزيادة اسعار مواد البناء. واقرت اللجنة الاقتصادية في الكونغرس الاسبوع الماضي أن العراق أصبح البلد الاكثر صناعة للمصدات الامنية (الجدران الكونكريتية). وذكر المتحدث بأسم اللجنة مايد افن "بسبب سوء الوضع الامني في العراق فقد تزاد صناعة الجدران الكونكريتية وهي تستنزف الاموال العراقية واموال الدول المانحة للعراق".

◆تفاصيل ص٣

التربية تقرر تقديم موعد امتحانات نصف السنة

◆بغداد/المدى

قررت وزارة التربية تقديم مواعيد اجراء امتحانات نصف السنة لجميع المراحل الدراسية ، كي لاتتعارض مع التحضيرات الجارية لاجراء انتخابات مجالس المحافظات.

وذكر وكيل وزارة التربية عدنان ابراهيم انه تقرر تحديد موعد امتحانات نصف العام في مختلف المراحل الدراسية في الحادي عشر من كانون الثاني، على ان تنتهي في الحادي والعشرين من الشهر ذاته.وأوضح أن هذا الاجراء اتخذ لاعطاء متسع من الوقت للمفوضية في تهيئة المراكز الانتخابية واختيار الملاكات التدريسية المؤهلة لادارة المراكز الانتخابية في عموم العراق.

كما لفت إلى أن اجتماعا عقد الاسبوع الماضي مع مجلس المفوضين لتداول الترتيبات ومتطلبات التعاون بين الوزارات المختلفة ومفوضية لانتخابات. وأضاف ابراهيم ان وزارة التربية من جهتها ابدت استعدادا كاملا لتوفير جميع متطلبات انجاح الممارسة الديمقراطية المقبلة، مشيرا إلى أن المفوضية طلبت من الوزارة تأمين عدد من المدارس قبل عشرة ايام من اجراء الانتخابات لاكمال المستلزمات الادارية والفنية وتهيئة المحطات الانتخابية داخل مراكز الاقتراع، وتابع ان الوزارة اصدرت تعليمات الى جميع المديريات العامة في بغداد والمحافظات بالتعاون الكامل مع المفوضية عبر مكاتبها المنتشرة في البلاد.

مفوضية الانتخابات توافق على عرض تشكيل اقليم البصرة على الاستفتاء الشعبي

◆بغداد/ نصير العوام

قال رئيس الادارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قاسم العبودي ان المفوضية قررت الموافقة على عرض طلب تشكيل اقليم البصرة على الاستفتاء الشعبي لابناء المحافظة.

واشار العبودي في لقاء مع عدد من الصحفيين حضرته (المدى) امس الاحد الى ان مجموعة من المواطنين قدموا طلبا الى مكتب المفوضية في البصرة يرغبون فيه بتشكيل اقليم البصرة ، مبينا ان الطلب مدعوما بتواقيع (٣٢٦٣٥) الف مواطن .

وعلى ضوء هذا قررت المفوضية الموافقة على اجراء استفتاء شعبي في محافظة البصرة لاتخاذ القرار النهائي بخصوص اقامة اقليم البصرة.يذكر ان النائب وائل عبد اللطيف قد اعلن عن قيامه بتقديم طلب الى المفوضية العليا للانتخابات بخصوص تشكيل اقليم البصرة ،معتبرا ان الطلب مستوف كل الشروط القانونية والدستورية وطالب بعرض الموضوع على الاستفتاء الشعبي حسبما ينص الدستور.

كلام اليوم

المنطقة الرمادية

المدى

بما يشبه الاجماع،وافقت أمس الحكومة على الاتفاقية مع الولايات المتحدة.

وأمس أيضا انتقل ملف الإتفاقية الى مجلس النواب،حيث من المفروض أن يناقشها ممثلو الشعب لإعطاء الرأي الفصل فيها.

مناقشات النواب لن تخلو،في ما يبدو،من السخونة التي تطبع عادة اجتماعات المجلس حين يكون بصدد الحسم في القضايا والتشريعات ذات الطابع الاستراتيجي.ولن تخفف توافقات قادة الكتل الكبرى من الطابع الساخن للنقاش،كما لن تهدئ الموافقات المبدئية التي تلقتها الحكومة من اولئك القادة التضارب المتوقع في الاراء والمواقف في الوسط النيابي العراقي.

مبدئيا يعرف الجميع ان الجهة البرلمانية الوحيدة التي ترفض الاتفاق من الاساس هي الكتلة الصدرية التي عبرت عن موقفها اكثر من مرة بوضوح كاف.لكن نوابا ينتمون الى كتل اخرى اوضحوا اكثر من مرة انهم يقفون في المنطقة الرمادية التي يقبلون بها بالاتفاق والتوقيع عليه ولكنهم يبدون اعتراضات حول بنود موجودة في الاتفاق واخرى غائبة عنه.بينما يتحاشى نواب آخرون التعبير الصريح عن موقفهم،منتظرين لهذا الموقف ان يمر بهدوء وصمت وسرية في التيار العام للمواقف بجريانه سواء مع الاتفاقية او ضدها.

ثمة بين النواب من يناور ويزايد على زملائه وهو يطالب بعرض الاتفاقية على الاستفتاء العام،فيما هو يدرك قبل سواه ان مثل هذا العرض يبدو مستحيلا مادامت اقرب فرصة ممكنة للاستفتاء هي الانتخابات البلدية التي لن تجرى قبل نهاية كانون الثاني من العام المقبل،ما يتطلب،قبل الاستفتاء المطلوب، الحصول على تفويض جديد من الامم المتحدة لبقاء القوات متعددة الجنسية في البلاد واستمرار الحال على ما هو عليه.وهذا ما ترفضه جميع الكتل الممثلة في البرلمان والحكومة.

ان من الواضح ان سكان المنطقة الرمادية يشكلون نسبة مهمة في حسابات التصويت ،ومع ان المزاج السياسي لأغلبهم هو مع التوقيع ،الا انهم ينتظرون مناسبة ملائمة لتمرير تصويتهم بهدوء .

في هذه الاجواء،لا ينبغي للرأي العام العراقي ان يظل بعيدا عما جرى ويجري في الحكومة والبرلمان بشأن الإتفاقية.

المطلوب الان من القوى السياسية ان تعبر بوضوح وببيانات رسمية عن مواقفها وان تشرح بوضوح اكبر حيثيات ومبررات هذه المواقف.

مطلوب ايضا نشر الاتفاقية بصيغتها الاخيرة وعبر جميع الوسائل التي تسمح بوصولها الى الجميع، ليكون الشعب على بينة من المواقف مثلما يسهم في تحريك بوصلة تلك المواقف،بما تقتضيه المصالح العامة.